وزارة العمل الأمريكية

استنتاجات بشأن أسوأ أشكال عمالة الأطفال لعام 2023

الضفة الغربية وقطاع غزة

أحرزت السلطة الفلسطينية في عام 2023 تقدماً ضئيلاً في الجهود الرامية إلى القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال في مناطق الضفة الغربية الخاضعة لسيطرتها. وقامت السلطة الفلسطينية بتعديل قانون الطفل لحظر العمل القسري، والإتجار بالأطفال، والاستغلال الجنسي التجاري للأطفال. إلا أنه لا توجد عقوبات جنائية على تجنيد الأطفال من قِبل الجماعات المسلحة من غير الدول. كما لا يمكن لمحققي العمل تفتيش مواقع العمل ليلاً، عند الاشتباه في وجود عمالة أطفال، بسبب عدم كفاية التمويل لساعات العمل الإضافية. وعلاوة على ذلك، من غير المعروف ما إذا كانت قد أجريت تحقيقات في الحالات المشتبه بأنها أسوأ أشكال عمالة الأطفال، أو إذا تم الشروع في أية ملاحقات قضائية أو تمت إدانة الجناة.

الإجراءات الحكومية المقترحة أدناه من شأنها أن تسد الثغرات التي حددتها وزارة العمل الأمريكية في تنفيذ السلطة الفلسطينية لالتزاماتها الدولية للقضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال.

المجال	الإجراء المقترح
إطار العمل القانوني	رفع الحد الأدنى لسن العمل من 15 عاماً إلى 16 عاماً ليتماشى مع سن التعليم الإلزامي.
	ضمان أن ينطبق الحد الأدنى لسن العمل على جميع الأطفال، أو يستثني فقط أولئك الذين يعملون في المزارع العائلية والمزارع الصغيرة التي تنتج للاستهلاك المحلي ولا تستخدم عمالاً مأجورين بشكل منتظم.
	ضمان أن يحظر القانون جنائياً تجنيد الأطفال دون سن 18 عاماً في جماعات مسلحة من غير الدول.
الإنفاذ	ضمان إنفاذ قوانين عمالة الأطفال في قطاع غزة.
	نشر معلومات عن جهود إنفاذ القانون الجنائي، بما في ذلك عدد التحقيقات في أسوأ أشكال عمالة الأطفال وما إذا كان قد تم فرض عقوبات على أسوأ أشكال عمالة الأطفال.
	توفير المزيد من الموارد والموظفين، بما في ذلك ميزانية مخصصة لساعات العمل الإضافية والمركبات، إلى وزارة العمل لإجراء عمليات تفتيش العمل والتحقيقات الجنائية في جميع القطاعات، بما في ذلك الشركات المملوكة للعائلات وفي الليل.
	ضمان فرض عقوبات على من يستخدمون عمالة الأطفال بما يخالف قوانين السلطة الفلسطينية حتى لو أنهى صاحب العمل تشغيل الطفل.
التنسيق	إنشاء آلية تنسيق لمنع جميع أشكال عمالة الأطفال ذات الصلة والقضاء عليها.
سياسات الحكومة	اعتماد سياسات لمعالجة عمالة الأطفال في البناء والعمل في الشوارع والزراعة.
البرامج الاجتماعية	توسيع البرامج لتحسين فرص الحصول على التعليم؛ على سبيل المثال، ضمان عدم تعرض الأطفال للعنف، وأن تكون المدارس مقاومة للعوامل الجوية، وأن لا تمنع التأخيرات عند نقاط التفتيش الأطفال من الذهاب إلى المدرسة.
	توسيع نطاق البرامج لمعالجة عمالة الأطفال بشكل أكبر، وخاصة في مجال البناء، والعمل في الشوارع، والزراعة.
	جمع ونشر البيانات الخاصة بمدى وطبيعة عمالة الأطفال لغرض رسم السياسات العامة ووضع البرامج.